الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري

معهد علم المكتبات والتوثيق

بالتعاون مع المديرية العامة للأرشيف الوطني

الملتقى الوطني الأول حول:

إدارة وحفظ الوثائق والبيانات في ظل التحول الرقمي

يوم: 10 جوان 2024

ورقة علمية بعنوان:

الحوكمة الإلكترونية لقطاع الأرشيف في الجز ائر

د.حسان مداسي

أستاذ محاضر "أ"

كلية الآداب والحضارة الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

hacene.madaci@univ-emir.dz

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الحوكمة الإلكترونية لقطاع الأرشيف في الجزائر، على اعتبار أنه لا يمكن الحديث عن تطوير وعصرنة هذا القطاع الهام بمعزل عن عملية التحول الرقمي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تتطلب جملة من المبادئ والمعايير التي ينبغي الالتزام بها لضمان نجاح مشاريع التحول الرقمي للأرشيف، وبقدر وعي المنتمين لقطاع الأرشيف بأهمية وضرورة الحوكمة الإلكترونية وتظافر جهود الجميع فهذا يعني إنجاح عمليات التحول الرقمي للأرشيف في مختلف المؤسسات العمومية، حيث توصل هذا البحث إلى جملة من النتائج أهمها أنه لا يمكن لأي مؤسسة الاستغناء عن الحوكمة الإلكترونية باعتبارها سر نجاح

عمليات التحول الرقمي، وبالتالي فالحوكمة الإلكترونية لقطاع الأرشيف في الجزائر حتمية وليس خيارا، وقد تم اقتراح مقترحين مفصلين من شأنهما المساهمة في النهوض بقطاع الأرشيف في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة الإلكترونية – الأرشيف – التحول الرقمي – التكنولوجيات الحديثة – المؤسسات العمومية – الجزائر.

Abstract:

This research addresses the issue of electronic governance of the archive sector in Algeria, given that it is not possible to talk about the development and modernization of this important sector in isolation from the process of digital transformation and the use of information and communication technology, which requires a set of principles and standards that must be adhered to to ensure the success of digital transformation projects for archives. To the extent that those belonging to the archive sector are aware of the importance and necessity of e-governance and the concerted efforts of everyone, this means the success of digital transformation processes for archives in various public institutions. This research reached a number of results, the most important of which is that no institution can dispense with e-governance as it is the secret to the success of digital transformation processes, and thus Electronic governance of the archive sector in Algeria is inevitable, not an option. Two detailed proposals have been proposed that would contribute to the advancement of the archive sector in Algeria.

Key words:

Electronic governance - Archives - Digital transformation - Modern technologies - Public institutions - Algeria.

مقدمة:

إن الالتحاق بركب التكنولوجيات الحديثة من طرف الحكومات والمؤسسات أصبح من المسلمات، حيث أنه لا خيار لأحد في الامتناع عن هذا التوجه، فهو حتمية للجميع دون استثناء، فكيف يكون للحكومة والمؤسسة بغض النظر عن حجمها وطبيعة نشاطها مكان في هذا العالم وهي بمعزل عن التقنيات الحديثة واستخداماتها الكثيرة والمتجددة، فاليوم الحديث يجري عن التقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي.

لكن بالرغم من أهمية هذا التحول الرقمي الذي يشمل حتما قطاع الأرشيف، إلا أنه من الجدير الإشارة إلى إخفاق وفشل العديد من مشاريع التحول الرقمي، مما يدفعنا للتساؤل حول الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا الإخفاق والفشل، وحسب الباحث فإن غياب الحوكمة الإلكترونية هو من أهم الأسباب التي أدت لهذه النتيجة السلبية، والتي سيحاول هذا البحث تسليط الضوء عليها، مبرزا أهميتها ودورها في النهوض بقطاع الأرشيف في الجزائر من خلال مساهمتها الفعالة في نجاح عملية التحول الرقمي للأرشيف على المستوى الوطني.

أ- الإشكالية:

إن عملية التحول الرقمي للأرشيف في الجزائر تقتضي الاعتماد على أسلوب الحوكمة الإلكترونية، من خلال الالتزام بمجموعة من المبادئ والقواعد والقوانين والمعايير الأساسية، والتي من شأنها إنجاح هذه العملية الحيوية، والدفع بها قدما نحو نهضة القطاع وتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي من أجلها أنشئت مؤسسات، مراكز ومصالح الأرشيف، لأن التجارب أثبتت أن التخلي عن هذا النمط من الإدارة والتسيير يعني بالضرورة فشل في المشاريع المبرمجة، أو عدم تحقيق النتائج بالصورة المرضية على أقل تقدير.

في ضوء ما سبق يسعى هذا البحث إلى دراسة هذا الموضوع الهام انطلاقا من التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى تساهم الحوكمة الإلكترونية في تحقيق نهضة قطاع الأرشيف في الجزائر ؟

ب- تساؤلات البحث:

يطرح هذا البحث جملة من التساؤلات الفرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

- ما هو واقع قطاع الأرشيف في الجزائر في ظل التوجه نحو التحول الرقمي ؟

- هل هناك وعي بمبادئ وقواعد الحوكمة الإلكترونية لدى المنتمين لقطاع الأرشيف ؟

- هل تم اعتماد الحوكمة الإلكترونية كأسلوب في إدارة مؤسسات، مراكز ومصالح الأرشيف ؟

- ما هي الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالحوكمة الإلكترونية ؟

- ما هي الآفاق المستقبلية لتجاوز هذه الصعوبات وللوصول إلى تطوير ونهضة قطاع الأرشيف في الجزائر ؟

ج- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الواقع الحالي لقطاع الأرشيف في الجزائر في ظل التحول الرقمي.

- أخذ نظرة على الوعي بمبادئ الحوكمة الإلكترونية للمنتمين لقطاع الأرشيف.

- تحديد الصعوبات والمشكلات المرتبطة بالحوكمة الإلكترونية في الأرشيف.

- تقديم المقترحات التي يراها الباحث ضرورية ومفيدة وقابلة للتجسيد، للوصول إلى تطوير وعصرنة هذا القطاع الحيوي.

01- الحوكمة:

ظهر مصطلح الحوكمة سنة 1997 بعد بروز أزمة أسواق المال في شرق آسيا، ويقابله باللغة الإنجليزية مصطلح governance، ويعني الحكم الراشد أو الإدارة الرشيدة، أي الاعتماد على القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركات أو المؤسسات والأفراد والفئات والهيئات والكيانات من أصحاب المصالح والحقوق أو المتعاملين معها، بما يضمن نجاح الاستثمارات وزيادة الأرباح فضلا عن تحقيق الرقابة الفعالة.(المشهداني،2020،ص.3)

وتعرف كذلك بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتوجيه وتنظيم ومراقبة المؤسسات، أو الإجراءات التي توجه وتدير الشركات وتراقب أداءها، حيث تضمن الوصول إلى تحقيق رسالتها والأهداف المرسومة لها، وبالتالي ضمان مصالح جميع الأطراف سواء كانوا مدراء، مستخدمون، زبائن، شركاء أو مساهمون وغيرهم.(الشمري،2012،ص.8)

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين، وتقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي من خلاله توضح أهداف الشركة، وتحدد وسائل إنجاز تلك الاهداف والرقابة على الأداء.(طارق،2006،ص.120)

وعرفها البنك الدولي بأنها الحكم الراشد المرادف للتسيير الأمثل الذي يسعى للإجابة على مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية أي من الأعلى للأسفل.(الخضيري،2005،ص.54)

من خلال ما سبق يمكن تعريف الحوكمة بأنها أسلوب في تسيير المؤسسات يرتكز على تطبيق المبادئ والقوانين والمعايير، سواء تعلق الأمر بإدارة الموارد أو العلاقات من أجل ضمان نجاعة التسيير من جهة وتحقيق أهداف المؤسسة ورسالتها من جهة ثانية.

02- الحوكمة الإلكترونية:

هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إدارة وتسيير المؤسسات وفق مبادئ وقوانين ومعايير الحوكمة، بهدف تطوير وعصرنة أداء وخدمات هذه المؤسسات باستخدام أحسن الأساليب والطرق المعتمدة.

03- **مبادئ الحوكمة:**

تتلخص مبادئ الحومة في ستة مبادئ أساسية وهي:

أ- الشفافية: وتعني حرية تدفق المعلومات ووصولها للمعنيين دون قيد أو شرط، لأن احتكار المعلومات وحجبها عن المعنيين يفقد ثقة هؤلاء الأفراد أو الفئات من ذوي المصالح في الإدارة، وهذا ما سينعكس على سلوكهم، وبالتالي تأثر العلاقات بين هؤلاء وإدارة المؤسسة.

ب- المشاركة: إن الديمقراطية المؤسساتية تقتضي مشاركة الأفراد المنتمين للمؤسسة في إدارة المؤسسة، وخصوصا في وضع السياسات واتخاذ القرارات، مما يشعر هؤلاء الأفراد بالانتماء للمؤسسة وهذا يعني ولاءهم لها وزيادة الأداء.

ج- المساءلة: يشير مفهوم المساءلة إلى وجود طرق وأساليب مقننة ومؤسسة تمكن من مساءلة كل مسؤول على إدارة المؤسسة، ومن ثم تشجيعه وتحفيزه عند الإخلاص والتفاني في أداء المهام والمسؤوليات، والعقاب عند الإهمال أو خيانة الأمانة.(النداوي،2017،ص.12)

د- المسؤولية: وهي الاستعداد للقيام بالمهام والوظائف والواجبات الملقاة على عاتق كل فرد في مجلس إدارة المؤسسة، فضلا عن التبعات عند التقصير أو الإهمال، مما يستوجب يقظة دائمة ومتابعة حثيثة لمختلف العمليات داخل المؤسسة.

هـ- العدالة والمساواة: وهذا يقتضي معاملة الجميع سواسية، وإتاحة الفرص للجميع دون استثناء أو تمييز مهما كان السبب، وتكون المفاضلة بين الأفراد على أساس الكفاءة والأداء والإنجاز.

و- الإستقلالية: وهي القدرة على ممارسة الوظيفة بحرية واستقلالية بعيدة عن الضغوط الخارجية كالإملاءات من جهات معينة، أو داخلية كتقديم المصلحة الشخصية على مصلحة المؤسسة فيما يعرف بتعارض المصالح.(النداوي،2017،ص.13)

04- مبادئ الحوكمة الإلكترونية:

هناك مجموعة من مبادئ الحكومة الإلكترونية يمكن حصرها في ما يلي:

أ- القيمة المضافة: وذلك من خلال التركيز على خلق القيمة لكي تلبي احتياجات المستفيدين، ويتحقق هذا من خلال عاملين مهمين هما جودة الخدمات وتحقيق الميزة التنافسية.

ب- الانسجام الاستراتيجي: ويعني حدوث التناسق والتناغم بين أهداف المؤسسة والتكنولوجيات المستخدمة من حيث كفاءتها وملاءمتها وفعاليتها.

ج- **إدارة الموارد:** وتشمل كلا من الموارد البشرية من خلال جودة التكوين التكنولوجي للموظفين، فضلا عن الموارد التكنولوجية الواجب اقتناؤها واستخدامها، حيث يجب على الإدارة معرفة الموارد التكنولوجية اللازمة للاستثمار التكنولوجي وتقييمها، والتأكد من إمكانية تحقيقها لأهداف المؤسسة.

د- **قياس الأداء:** وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات لقياس أداء العاملين وجودة وكفاية وفعالية المعدات والوسائل التكنولوجية المستخدمة فضلا عن جودة الخدمات ومدى تحقيقها لرضا المستفيدين، من خلال التحليل الإحصائي والكمي للبيانات والمعطيات.

هـ- **إدارة المخاطر:** وهذا يستوجب الإلمام بمختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة والمتعلقة باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لا سيما المتعلقة بأمن المعلومات والحفظ الرقمي. (يوسف،2013،ص.363-364)

05- المكونات الأساسية للحوكمة الإلكترونية:

تتكون الحوكمة الإلكترونية من العناصر التالية:

أ- **الإدارة الإلكترونية:** مما يقتضي تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات في جل العمليات الإدارية للمؤسسة.

ب- **تقديم الخدمات الإلكترونية:** لأن هدا النوع من الخدمات يوفر الدقة والسرعة فضلا عن التكلفة للمؤسسة والمستفيد أو الزبون على حد سواء.

ج- **المشاركة الإلكترونية:** يمكن للأفراد المعنيين المشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرارات وإبداء رأيهم عن بعد من خلال عديد الطرق والأساليب الحديثة مثل التصويت الإلكتروني وسبر الآراء وغيرها.

د- **بيئة السياسات والتشريعات:** من الضروري أن تواكب المنظومة القانونية عملية التحول الرقمي وتجيب على مختلف التساؤلات، كي لا تترك فراغا قانونيا يشكل عائقا أمام المشاريع المبرمجة في مختلف المؤسسات.

هـ- **تهيئة البنية التحتية:** إن إيصال شبكات الاتصال إلى مختلف المناطق الجغرافية لا سيما النائية منها هو تحدي ينبغي أن تنجح فيه الدولة، لأنه متطلب أساسي لنجاح الحوكمة الإلكترونية.

و- **النفاذ إلى الإنترنيت:** إن توفر خدمة الإنترنت بالجودة المطلوبة، وهنا يتم الحديث عن تقنية الألياف البصرية مما يعني سرعة تدفق عالية للإنترنيت، وتكلفة في متناول المستخدمين.(العيساوي،2003،ص.36-37)

06- فوائد الحوكمة الإلكترونية:

تحقق الحوكمة الإلكترونية العديد من الفوائد نذكر منها:

- كفاءة الاداء والخدمات من خلال خاصيتي الدقة والسرعة.

- التحول من مؤسسات مغلقة إلى مؤسسات منفتحة ذات أداء عالي.

- زيادة التواصل بين المجتمع والمؤسسات.

- القدرة على توفير المعلومات بمصداقية أكثر.

- إستخدام موارد المؤسسة بفعالية أكبر.

- إتاحة الخدمات الآلية وعن بعد يوفر الجهد والوقت والتكلفة على المؤسسة والمستخدم والمستفيد على حد سواء.

- نشر ثقافة الشفافية ومكافحة الفساد.

- الشراكة مع المستفيدين في عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات.(أحمية،2014،ص.9)

07- مؤشرات قياس الحوكمة الإلكترونية:

لقياس مستوى الحوكمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية هناك عدة عناصر تستخدم في التقييم، والتي من خلالها يتم قياس ومقارنة نشاط وفعالية المواقع الإلكترونية، حيث أن الأمم المتحدة وبالتعاون مع الجمعية الأمريكية للخدمات العامة يقومان بدعم فريق عمل دولي منذ سنة 2003 يعمل لقياس الحوكمة الإلكترونية، من خلال المواقع الإلكترونية للمؤسسات الأكثر استخداما من طرف المستخدمين في 100 مدينة أمريكية.

وعموما هناك خمسة عناصر يمكن الاعتماد عليها في قياس الحوكمة الإلكترونية وهي:

أ- الخصوصية والأمان: حيث ينبغي المحافظة على المعلومات والبيانات الخاصة للأفراد والهيئات من أي شكل من أشكال التعدي والانتهاك.

ب- قابلية الاستخدام: وهذا يعني سهولة استخدام الموقع وبعده عن التعقيدات ويظهر هذا في عدد الزيارات والقيام بمختلف العمليات من طرف عدد كبير من المستخدمين.

ج- المحتوى: يهتم هذا العنصر بمضمون الموقع من المعلومات من حيث جودتها وموثوقيتها وطريقة عرضها.

د- الخدمات المتاحة: وهنا يتم الإشارة إلى عدة أنواع من الخدمات، خدمات موجهة للمواطنين، وخدمات موجهة للموظفين، وأخرى للشركاء والمساهمين وأخرى لفئات محددة وغيرها.

هـ- المشاركة الجماهيرية: من خلال تفاعل العدد الكبير من المستخدمين والتواصل مع المؤسسة وإبداء الرأي.(عبد الله،2022،ص.351)

08- حوكمة الأرشيف بالاعتماد على ميثاق أخلاقيات المهنة الأرشيفية:

تم اعتماد ميثاق أخلاقيات المهنة الأرشيفية من طرف المجلس الدولي للأرشيف ICA في المؤتمر العالمي في بكين بالصين سنة 1996، حيث ينص هذا الميثاق على عشر مبادئ أساسية وهي:

- يحافظ الأرشيفيون على وحدة أرصدة الأرشيف ويضمنون بذلك أنها تمثل شهادة على الماضي ثابتة ومحل ثقة.

- يعد الأرشيفيون الوثائق ويبقونها في محيطها التاريخي والقانوني والإداري مع احترام مصدرها، محافظين ومظهرين بذلك العلاقة الأصلية الموجودة بين هذه الجوانب.

- يصون الأرشيفيون أصالة الوثائق عند القيام بأعمال الإعداد الفني والحفظ والاستغلال.

- يؤمن الأرشيفيون باستمرار الاطلاع على الوثائق والوصول إلى فهمها.

- يضمن الأرشيفيون اعتماد الطرق الحديثة في الإعداد الفني للوثائق.

- يسهل الأرشيفيون الوصول إلى الوثائق بالنسبة لأكبر عدد ممكن من المستفيدين، ويقدمون خدماتهم بدون أي تحيز.

- يسعى الأرشيفيون في إطار التشريع الساري المفعول إلى تحقيق التوازن السليم بين الحق في الاطلاع واحترام الحياة الخاصة.

- يراعي الأرشيفيون مصالح كل المعنيين، ويتجنبون الحصول على فوائد شخصية مستغلين في ذلك موقعهم.

- يجتهد الأرشيفيون لبلوغ أعلى المستويات المهنية، وذلك من خلال تحيين معلوماتهم ومعارفهم الأرشيفية بصفة منتظمة، فضلا عن تقاسم ومشاركة معارفهم وخبراتهم مع الآخرين.

- يعمل الأرشيفيون بالتعاون مع زملائهم من المهن ذات العلاقة من أجل حفظ التراث واستغلاله عالميا.(بحوصي،2022،ص.866-870)

يمكن الاعتماد على مبادئ ميثاق أخلاقيات المهنة الأرشيف الموضوعة من قبل المجلس الدولي للأرشيف، وهو أعلى هيئة دولية مشرفة على قطاع الأرشيف عالميا، في تحقيق حوكمة الأرشيف وإدارته إدارة رشيدة وفق أنجع السبل والطرق العلمية والمعيارية، إستنادا إلى خبرة المجلس ومنتسبيه التي تمتد لعقود في مجال إدارة وتسيير الأرشيف عبر دول العالم المختلفة، وبالتالي تحقيق نجاعة وجودة التسيير والرقي بالمهنة الأرشيفية.

09- و اقع التحول الرقمي للأرشيف في الجز ائر:

حاول الباحث الوقوف على معلومات أو إحصائيات دقيقة حول الموضوع المعالج صادرة عن المؤسسات الحكومية الرسمية لكن للأسف لم يتم العثور عليها، وبالتالي تم الاعتماد على الدراسات العلمية المنشورة وغير

المنشورة التي تناولت عددا من الموضوعات تندرج ضمن التحول الرقمي للأرشيف في الجزائر مثل: الرقمنة، الحوسبة، الأتمتة، النظم الآلية وغيرها، والملاحظة العامة التي يمكن الخروج بها عند تحليل مجمل هذه الدراسات هو تأخر الأرشيف في مجال التحول الرقمي، ويمكن الإشارة هما للاستئناس بتجربة حوسبة أرشيف مديرية التربية لولاية قسنطينة، فإن نسبة إنجاز هذا المشروع بلغت 3.79 % خلال خمس سنوات من انطلاقه، (بليان وعكنوش،2019،ص.327) بالرغم من وجود عدد من التجارب المشجعة نسبيا خاصة برقمنة الأرشيف في العديد من المؤسسات في قطاعات متعددة مثل قطاع الجماعات المحلية، قطاع التربية، المؤسسات الاقتصادية وغيرها، فإذا أخذنا تجربة رقمنة أرشيف مديرية مسح الأراضي لولاية ميلة في دراسة حديثة، فقد تم رقمنة 50 % من رصيد هذه المصلحة،(بعوطة،2024،ص.43) لكن تبقى مثل هذه المشاريع بمبادرات محلية لهذه المؤسسات، ولا تندرج ضمن سياسة أو استراتيجية وطنية للتحول الرقمي للأرشيف، ومن ثم فإن السمة الغالبة هي عدم الاهتمام بالتحول الرقمي للأرشيف في المؤسسات الجزائرية في مختلف القطاعات.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد خطت خطوات لا بأس بها في مجال الإدارة الإلكترونية من خلال تحويل مختلف العمليات الإدارية من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي، وهذا الأمر قد شمل مختلف القطاعات مع وجود تفاوت بين قطاع وآخر ومؤسسة وأخرى، لكن عموما الجزائر قد خطت خطوات مشهودة، وممكن أن نذكر هنا قطاع الجماعات المحلية الذي تحسنت فيه الخدمة العمومية بنسبة كبيرة بعد تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف البلديات والولايات، فضلا عن المنصات التي تتيحها الوزارة الوصية لعصرنة وتسهيل الخدمات العمومية للمواطنين، وكذلك الحال بالنسبة قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، قطاع التربية، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، قطاع العدالة وغيرها؛ وما يعاب على هذه المنجزات الكبيرة هو إهمالها للأرشيف، بحيث بقي حبيس الطرق التقليدية التي تجاوزها الزمن.

10- الأرشيف في الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي:

بالتأكيد أن الاستراتيجية **الوطنية للتحول الرقمي** عبارة عن خطوط عريضة، لكن تم التفصيل في بعض المواضيع مثل المؤسسات الناشئة، وهذا يعني التركيز على الجانب الاقتصادي، والملاحظ أنه لم يرد في هذه الاستراتيجية ذكر لرقمنة الأرشيف أو إشارة إلى هذا الموضوع، في انتظار صدور نصوص تنظيمية تفصل أكثر في آليات تطبيق هذه الاستراتيجية الوطنية، لكن من اللافت الإشارة إلى مشروع مركز البيانات الحكومي، وهذا مشروع هام وحيوي لأنه يوفر خدمات الحوسبة السحابية للمؤسسات العمومية كتخزين البيانات واستضافة المواقع والمنصات، وبالتالي التحرر من احتكار المراكز الأجنبية لهذه الخدمات، لكن ماذا عن التحول الرقمي للأرشيف في المؤسسات العمومية في مختلف القطاعات ؟ هذه الاستراتيجية لا تجيب على هذا التساؤل على الأقل في الوقت الراهن، في انتظار صدور نصوص جديدة حول هذا الموضوع.

11- علاقة و اقع التحول الرقمي للأرشيف في الجزائر بالحوكمة الإلكترونية:

يرى الباحث أن غياب الحوكمة الإلكترونية هو من أهم الأسباب الكامنة وراء واقع التحول الرقمي للأرشيف في الجزائر الذي يتسم بالتأخر في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة، إنطلاقا من الممارسات السائدة في إدارة وتسيير الأرشيف والتي تطغى عليها الطرق التقليدية، والتي دامت لعقود من الزمن، فتبني أسلوب الحوكمة الإلكترونية لتحقيق التحول الرقمي للأرشيف في الجزائر يقضي بتغيير في الذهنيات أولا ثم الممارسات ثانيا، مما يتطلب عملا كبيرا في هذا المجال، ولعل نشر الوعي بضرورة تطبيق الحوكمة الإلكترونية يندرج في المقام الأول لتحقيق هذا الهدف المنشود.

إن التشخيص الدقيق لواقع التحول الرقمي للأرشيف في الجزائر والتي تم التعبير عنه بعدم الرضا في أغلب الدراسات وحتى خلال عديد التظاهرات العلمية، وتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف خلف هذا الواقع، فإنه يسهل إلى حد كبير معالجة هذا الواقع، أو على أقل تقدير المساهمة في تحسينه وتطويره، ومن ثم وضع خطة أو استراتيجية لترقية قطاع الأرشيف في مجال التحول الرقمي.

وعند الاستناد للخبرة المهنية والدراسات العلمية المنشورة وغير المنشورة في هذا الموضوع، فإن مبادئ الحوكمة الإلكترونية تكاد تكون مفقودة في واقع المهنة الأرشيفية بشكل عام، سواء تعلق الأمر بالشفافية، المشاركة، المسؤولية والمساءلة، العدالة والاستقلالية، ولعل هذا الأمر ليس بنفس الدرجة من مصلحة لأخرى ومن مركز لآخر، وهذا شيء منطقي، لكن السمة الغالبة هي كما تم توصيفه، مما يدفعنا للتأكيد مرة أخرى على ضرورة تظافر جهود جميع المنتسبين لقطاع الأرشيف في الجزائر، بداية بالمديرية العامة للأرشيف في الجزائر، الأرشيفيين، النقابات والجمعيات ذات العلاقة وغيرها، لترسيخ مبادئ الحوكمة الإلكترونية في واقع المهنة الأرشيفية.

12- استراتيجية عصرنة الأرشيف باستخدام التكنولوجيا الحديثة مقترحة على المديرية العامة للأرشيف الوطني:

تعد المديرية العامة للأشيف الوطني الهيئة الوصية على قطاع الأرشيف في الجزائر، حيث ينص المرسوم رقم 88-45 المؤرخ في 1 مارس 1988م، والمتضمن إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني ويحدد اختصاصاتها في المادة الثانية أن من مهامها إعداد مخططات العمل وبرامجه السنوية والمتعددة السنوات في ميدان الأرشيف الوطني وتنفيذها،(المديرية العامة للأرشيف الوطني،1988،ص.369) وبالتالي فإن وضع استراتيجية وطنية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الأرشيف هو متطلب أساسي لعصرنة قطاع الأرشيف في الجزائر، وفي هذا الإطار نقترح الاستراتيجية التالية:

أ- تحديد الأهداف: والمتمثلة في:

- عصرنة وتحديث قطاع الأرشيف في الجزائر وترقية المهنة الأرشيفية من خلال مسايرة التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم في هذا المجال.

- تحضير البيئة المناسبة للتوجه نحو الإدارة الإلكترونية، أو ما يسمى بجاهزية البنية التحتية التكنولوجية.

- الرفع من مستوى التأهيل وتطوير كفاءات ومهارات الأرشيفيين في الميدان التكنولوجي من خلال إعداد برامج تكوين حديثة وفعالة.

- الاستفادة من التقنيات والتطبيقات التكنولوجية الحديثة في مجال الأرشيف (البرمجيات الوثائقية، الأرشفة الإلكترونية، تقنية الشبكات...الخ).

- التنسيق مع مختلف القطاعات لمعالجة المشاكل والصعوبات التي يواجهها الأرشيفي في ظل البيئة التقليدية، من أجل الانتقال إلى العمل في البيئة الرقمية.

ب- تشكيل مديرية التطوير التكنولوجي:

من المهم إنشاء مديرية خاصة بالتطوير التكنولوجي على مستوى المديرية العامة للأرشيف الوطني، بالإضافة إلى المديريات الثلاث الموجودة، حيث توكل إليها مهمة دعم ومتابعة كل النشاطات المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الحديثة في الأرشيف، سواء تعلق الأمر باقتناء التجهيزات أو البرمجيات أو تصميم الشبكات؛ كما يمكن لهذه المديرية دعم ومتابعة مشاريع الأرشفة الإلكترونية في المصالح والمراكز الأرشيفية.

ج- إعداد برامج تكوين الأرشيفيين في المجال التكنولوجي:

من الضروري أيضا تكليف المديرية الفرعية للبرمجة والتكوين التابعة لمديرية التفتيش بإعداد برامج لتكوين الأرشيفيين في المجال التكنولوجي، حيث يراعى في هذه البرامج الحداثة وكفاءة المكونين، وأن تكون مبنية على الإحتياجات الفعلية للأرشيفيين، بحيث تساهم في تحسين مستواهم وتطوير مهارتهم التكنولوجية.

د- تحديث النصوص التشريعية والتنظيمية:

إن العمل على تحيين المنظومة القانونية الأرشيفية هو إجراء مهم وضروري للغاية، على اعتبار أن النصوص القانونية هي المرجعية الأساسية للعمل الإداري، وبقدر مواكبة هذه النصوص للمستجدات في تسيير وإدارة الأرشيف، خصوصا استخدام التقنيات الحديثة لتطوير وتحسين طرق العمل الأرشيفي، فإن هذا يعني تهيئة بيئة عمل مناسبة للانتقال الرقمي في مصالح ومراكز الأرشيف.

هـ- التنفيذ، التقييم والتقويم:

من الضروري كذلك تحديد آليات التنفيذ، المتابعة والمراقبة والتقييم لتطبيق هذه الاستراتيجية، من خلال النصوص التنظيمية التي تحدد مهام مديرية التطوير التكنولوجي المقترحة، وممكن أن يكون لهذه المديرية فروع على المستوى الجهوي أو الولائي حسب ما تقتضيه ظروف الميدان، وبالتالي الوقوف على الصعوبات والمشاكل التي تعترض مصالح ومراكز الأرشيف والمسؤولين عن مشاريع الحوسبة في تجسيد هذه الاستراتيجية،

ومن ثم المساهمة في تقديم الحلول المناسبة والناجعة بالتعاون مع إدارة المؤسسات، ومن الممكن وضع خطط بديلة إذا لزم الأمر، حتى تبلغ المشاريع منتهاها محققة الأهداف المسطرة.

13- برنامج تنفيذي لحوسبة أرشيف المؤسسة مقترح على المؤسسات العمومية:

إن البرامج التنفيذية التي تضعها المؤسسات العمومية هي صلب الموضوع، لأنها الوسيلة الفعلية للتنفيذ، خصوصا إذا توفرت الإرادة السياسية لدى مديري هذه المؤسسات في تجسيد استراتيجية وسياسة التحول الرقمي، والذهاب قدما نحو تجسيد الإدارة الإلكترونية في المؤسسة العمومية، ومن ثم العمل على تطوير وترقية الأرشيف كي يلتحق بالإدارة الإلكترونية، لأنه مكون عضوي في هذه المؤسسة ومهمته الأساسية تجميع ومعالجة وحفظ وإتاحة الوثائق الأرشيفية، مما يتطلب من إدارة المؤسسة دعم مصلحة الأرشيف، بل والعمل لترقيتها وتطويرها بكافة السبل الممكنة، وفي مقدمتها توفير متطلبات حوسبة مصلحة الأرشيف، ويمكن أن يشتمل هذا البرنامج التنفيذي المقترح على الخطوات التالية:

- وضع تجسيد الإدارة الإلكترونية في مقدمة أولويات إدارة المؤسسة، وبالتالي الاهتمام بحوسبة أرشيف المؤسسة باعتباره مكون أساسي في إدارة المؤسسة ووضعه ضمن الأولويات كذلك.

- تشكيل فريق حوسبة مصلحة الأرشيف يضم كل من : الأرشيفيين، أخصائيي الإعلام الآلي، كل فرد أو هيئة بإمكانهم أن يساهموا في إنجاح المشروع وتحقيق أهدافه المسطرة.

- تزويد مصلحة الأرشيف بالتجهيزات الإلكترونية وربطها بالشبكة الداخلية وشبكة الإنترنيت، مع مراعاة عنصري الجودة والكفاية.

- تنظيم دورات تدريبية لتكوين موظفي الأرشيف وتأهيلهم في المجال التكنولوجي، مع مراعاة عنصري جودة برامج التكوين والتكوين المستمر.

- اقتناء برمجية وثائقية مناسبة باستشارة كل من الأرشيفيين وأخصائيي الإعلام الآلي، والأفضل اختيار نظام آلي موحد بين كل مصالح الأرشيف في مؤسسات القطاع، مع مراعاة التكلفة وخدمات الصيانة وتكوين الموظفين، وينصح في هذا الصدد اقتناء البرمجيات مفتوحة المصدر.

- اعتماد التسيير الإلكتروني للوثائق GED كأسلوب عمل في مؤسسات القطاع، ومن ثم تهيئة البنية التحتية وتوفير الشروط الضرورية وتكوين الموظفين على استخدام هذا الأسلوب الجديد في التسيير، بما في ذلك مصلحة الأرشيف.

- تخصيص ميزانية خاصة لتغطية تكاليف حوسبة مصلحة الأرشيف.

- تشجيع مصلحة الأرشيف على المساهمة في النشاطات الربحية في إطار المؤسسة المنتجة خصوصا بالنسبة للمؤسسات الخدماتية، من خلال تكوين المتربصين في الأرشيف، خصوصا القادمين من طرف مؤسسات أخرى، أو تقديم استشارات في مجال الأرشيف من أجل دعم عملية تمويل مشاريع الحوسبة.

14- النتائج العامة للبحث:

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- للحوكمة الإلكترونية أهمية بالغة في نجاح إدارة وتسيير المؤسسات على اختلاف أنواعها.

- الحوكمة الإلكترونية هي جزء أساسي وحيوي ضمن حوكمة المؤسسات.

- لا يمكن لأي مؤسسة الاستغناء عن الحوكمة الإلكترونية باعتبارها سر نجاح عمليات التحول الرقمي.

- تأخر قطاع الأرشيف في الجزائر في مجال التحول الرقمي.

- الحوكمة الإلكترونية لقطاع الأرشيف في الجزائر حتمية وليس خيارا.

- مشاركة الكفاءات العلمية والمهنية في النهوض بقطاع الأرشيف في الجزائر أكثر من ضرورة.

- ضرورة تظافر الجهود بين كل المنتمين لقطاع الأرشيف سواء تعلق الأمر بالهيئة الوصية، الباحثين والأكاديميين، المهنيين، الجمعيات والنقابات المهنية وغيرها في رفع تحدي النهوض بقطاع الأرشيف في الجزائر.

خاتمة:

نخلص في الأخير إلى أن الحوكمة الإلكترونية لقطاع الأرشيف في الجزائر هي حتمية ينبغي على كل المعنيين استشعار أهميتها بل وتجسيدها على أرض الواقع، باعتبارها أنجع السبل لإنجاح عمليات التحول الرقمي، فالتزام مبادئ وقوانين ومعايير الحوكمة سوف يؤدي حتما إلى الدفع بالمشاريع التكنولوجية نحو الأمام، ووضعها حيز التنفيذ وفق أحسن وأفضل الطرق والأساليب، وهذا من شأنه أن يساهم في ترقية مؤسسات، مراكز ومصالح الأرشيف على المستوى الوطني، وبالتالي نقل قطاع الأرشيف نقلة نوعية نحو التطور والعصرنة بمشيئة الله.

قائمة المصادروالمراجع:

01- أحمية،فاتح.(2014).الحوكمة الإلكترونية:إطارها، المفاهيم والتنظيم.ملتقى جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية.بومرداس،الجزائر.جامعة امحمد بوقرة.

02- بحوصي،رقية(2022).أخلاقيات مهنة الأرشيفي: مواثيق ومواقف.مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية،مج.06،ع.03.جامعة عين تموشنت.

03- بعوطة،ياسمين.(2024).رقمنة أرشيف المؤسسات العمومية بين الواقع والمأمول: دراسة ميدانية بمديرية مسح الأراضي والحفظ العقاري بولاية ميلة،مذكرة ماستر.قسنطينة،الجزائر.جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

04- بليان،مسعود وعكنوش،نبيل.(2019).مشروع حوسبة أرشيف مديرية التربية لولاية قسنطينة: دراسة تقييمية لعروض خدمات المعلومات المتاحة.المجلة العربية للأرشيف والتاوثيق والمعلومات،مج.23،ع.46.منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

05- الخضيري،محسن أحمد.(2005).حوكمة الشركات.القاهرة،مصر.مجموعة النيل العربية.

06- الشمري،صادق راشد.(2012).الحوكمة:دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي.مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،مج.18،ع.67.بغداد،العراق.كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد .

07- عبد الله،إحسان محمد.(2022).متطلبات الحوكمة الإلكترونية لتحسين جودة أداء الجمعيات الأهلية.مجلة الخدمة الاجتماعية،مج.73،ع.3.الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.

08- العيساوي،إبراهيم.(2003).التنمية في عالم متغير:دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها.القاهرة،مصر.دار الشرق.

09- مرسوم رقم 88-45.(المؤرخ في 1 مارس 1988م).والمتضمن إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني ويحدد اختصاصاتها.الجريدة الرسمية الجزائرية.ع.9.

10- المشهداني،ياسين ميسر.(2020).الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة:العراق أنموذجا.مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية الإدارية،مج.12،ع.28.الرمادي،العراق.كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الأنبار.

11- النداوي، بان قاسم جواد.(2017).دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الحوكمة:دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب.المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات،مج.7،ع.4.بغداد،العراق.الجمعية العراقية لتكنولوجيا المعلومات.

12- يوسف،محمد طارق.(2006).حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق.ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي.القاهرة،مصر.منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية.

13- يوسف،نسرين محمد.(2013).الإفصاح عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودوره في زيادة القدرة التنافسية للشركات.المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة.اليرموك،الأردن،جامعة اليرموك.